

أثر ضريبة الدخل على القرار الاستثماري لدى القطاع الخاص  
في الضفة الغربية للفترة ما بين 1994-2005

إعداد

سامر نعيم عبد الرحيم ملحم

إشراف:

أ.د. طارق الحاج

**الملخص**

كتبت الدراسة موضوعها وهو بعنوان اثر ضريبة الدخل على القرار الاستثماري لدى القطاع الخاص في الضفة الغربية للفترة ما بين 1994-2005, بالمنهجية التالية, حيث قسمت الدراسة إلى أربعة فصول, ابتدأت بالإطار العام للدراسة الذي احتوى على مقدمة الدراسة ومشكلتها وأهميتها وفرضياتها كما تناولت بعض الدراسات السابقة في هذا المضمار وكذلك تطرق هذا الفصل إلى منهجية الدراسة وأداتها وحدودها, أما الفصل الثاني فقد تم البحث في ماهية الضرائب وقواعد فرضها وأنواعها وأهدافها, كما تم بحث ضريبة الدخل في الضفة الغربية منذ عام 1967 لغاية 2005, وقسمت إلى مبحثين, مبحث تحت عنوان حتى عام 1994 والثاني من تلك الفترة حتى 2005, وفي نهاية الفصل تم بحث اثر ضريبة الدخل على تشجيع الاستثمار الخاص بشكل عام.

أما في الفصل الثالث فقد كان بعنوان اثر ضريبة الدخل على القرار الاستثماري وقسم إلى عنوانين ومبحث تلك العنوانين وكان أولها الاستثمار ماهيته وأنواعه ومجالاته وأدواته وأهدافه ومخاطره ثم بحث كذلك بعدها بند بعنوان لمحة تاريخية عن الاستثمار الخاص في فلسطين منذ عام 1967 وحتى 2005 وقسمت الدراسة البحث بها إلى ثلاث فترات زمنية وهي من عام 1967 حتى عام 1993, ومن عام 1993 حتى عام 2000 ومن عام 2000 حتى 2005, حيث تم البحث في طبيعة هذا التطور للاستثمار على الفترات السابقة من اجل دراسة هذا الواقع للاستثمار في ظروف سياسية مختلفة يعيشها الاقتصاد الفلسطيني. ثم تم بعدها البحث في القوانين والاتفاقيات التي تعنى بتشجيع الاستثمار ولها على اثر القرار الاستثماري في الضفة الغربية, وكان أول ما تم البحث به هو قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني الذي صدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني حيث تم التطرق إلى طبيعة الحوافز الاستثمارية المقدمة من

خلال القانون للنهوض بالاستثمار وتشجيعه كما تم بعدها القيام بدراسة مقارنة حول قانون تشجيع الاستثمار وحوافزه مع عدد من الدول المجاورة الأردن ولبنان ومصر وتبين بعد المقارنة أن قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني من أفضل القوانين في المنطقة من حيث طبيعة الحوافز المقدمة للمستثمرين على الرغم من وجود بعض العيوب التي يجب أن تعدل.

كما تم بحث اثر قانون المدن الصناعية على لقرار الاستثماري في الضفة الغربية ومدى فاعليته ومدى تطبيق هذا القانون والصعوبات والمعوقات التي تواجه تطبيقه ثم تم البحث في قوانين ضريبة الدخل المطبقة في فلسطين وأثرها على تشجيع القرار الاستثماري لدى القطاع الخاص وتطورها وصولا إلى القانون رقم 17 لسنة 2004 المعمول به حاليا في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية وتم البحث في مدى ملاءمته لتشجيع اتخاذ القرار الاستثماري الايجابي.

وكذلك تم البحث في اتفاقية باريس الاقتصادية وأثرها على تشجيع القرار الاستثماري لدى القطاعات الخاصة في الضفة الغربية حيث تم التطرق إلى مدى فاعليتها والمعوقات التي تعترض تطبيقها.

وفي نهاية هذا الفصل تم البحث في الإجراءات الإدارية المتبعة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية وأثرها على القرار الاستثماري, حيث تم البحث في إجراءات تسجيل الشركات لدى الوزارات المسؤولة في السلطة الوطنية الفلسطينية وكذلك إجراءات التسجيل لدى الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وإجراءات الحصول على شهادة الاستثمار التي تخول المستثمرين من الحصول على الحوافز الضريبية المقدمة وفق قانون تشجيع الاستثمار كما تم البحث في إجراءات تسجيل الشركات لدى دائرة ضريبة الدخل وإجراءات تحصيل الضرائب المستحقة على الشركات وما لها من اثر على اتخاذ القرار الاستثماري.

أما في الفصل الرابع والأخير, فقد تضمن هذا الفصل عرضا لمنهجية الدراسة ومجتمعها وأداتها ودلالات صدقها ومدى ثبات تلك الدلالات في الدراسة وكذلك متغيرات وإجراءات الدراسة والمعالجات الإحصائية للوصول إلى النتائج من خلال هذه الدراسة الميدانية

حيث استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي الميداني وهذا مناسب لأغراض الدراسة, بعد قيام الباحث بتطوير استبانة الدراسة والتأكد من صدق أدواتها وعرضها على عدد من المحكمين الذين أشاروا إلى صلاحية الأداة. حيث تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة والتي تتكون من شركات التي يتجاوز راس مالها نصف مليون دولار, في ستة مدن فلسطينية وقد تم إجابة هذه الأسئلة بعد اختبار العينة من قبل الشركات المستهدفة في الدراسة وتمت مناقشة هذه الأسئلة وإجابات الشركات عليها وكذلك تم اختبار الفرضيات التي وضعت من خلال هذه الأسئلة في الختام ثم التوصل إلى عدد من النتائج وكانت النتيجة الرئيسية هي أن هناك أثرا لضريبة الدخل على اتخاذ القرار الاستثماري لدى القطاع الخاص في الضفة الغربية أما أهم التوصيات التي ارتآها الباحث فهي تقليل راس المال المسموح به من اجل الاستفادة من قانون تشجيع الاستثمار نظرا لطبيعة راس مال نسبة كبيرة من الشركات الموجودة في الاقتصاد الفلسطيني وكذلك من الواجب حسب نظر الباحث أن يقوم المجلس التشريعي الفلسطيني بتقسيم الحوافز الضريبية في قانون تشجيع الاستثمار حسب المناطق الجغرافية وتعزيز الحوافز في المناطق الأقل استثمار من اجل تشجيع راس المال من الدخول إليها.